

جامعة العلوم الإسلامية العالمية



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

الأزمة المالية العالمية: وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية

أ. محمد علي أبو شعلة*

* ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، يُعِدّ رسالة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك في الأردن، abushula@gmail.com.

الأزمة المالية العالمية: وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية

إعداد:

أ. محمد علي أبو شعلة[*]

المقدّمة:

تمثل الأزمة العالمية المالية الراهنة وجها من وجوه حرب جديدة ميدانها المصارف وأسواق المال وأسلحتها السياسات المالية وخطط الاصلاح وعوامل الاستقرار والثبات في هذه الميادين. فقد تنبأ الكاتبان بيتر بون وسايمون جونسون في مقال لهما في صحيفة واشنطن بوست أن الحرب العالمية المقبلة ستكون مالية، لأن الأفق المالي العالمي يزداد كآبة وخطورة يومًا تلو الآخر.

فما حدث من تداعي النظم العالمية كافة نحو تطبيق اصلاحات للأنظمة المالية وخطط الطوارئ لحل الأزمة الواقعة وما رافقها من دراسات استشرافية لبحث سبل عدم التعثر مجددا أو الانهيار الكامل كلها جعلت الميدان مفتوحا للمصرفية الاسلامية لإثبات وجودها باعتبارها الوجه الأكثر بروزا للنظام الاقتصادي الاسلامي الذي آن له أن يكون ندّاً في هذه الحرب الكونيّة التي لن تكون الغلبة فيها إلا لمن تسلح بسياسات ثابتة متينة، تملك الحلول لمشاكل نظُم آذنت بالأفول.

أهميّة الدراسة:

تأتي أهميّة الموضوع من كون العالم اليوم يرقُب ويتابع تداعيات الأزمة، ويتطلع إلى مخلّص يمتلك مفتاح الحلّ وقبل ذلك يضع يده على مكان الجرح، لذا فالميدان مفتوح لكل من أراد أن يكون له شرف المحاولة فكيف لمن يملك العلاج؟

ولو أن منظّراً اقتصاديا إسلاميّاً قام وأعلن على الملأ شهادته على أنّ النظام الاقتصادي الإسلاميّ هو المخلّص المنشود لكانت شهادتُه مجروحة، لكن أن تأتي هذه الشهادة من داخل هذه النظم المتهالكة التي كانت لا تفتأ تتباهى بما وصلت إليه من سياسات وأدوات مالية وبما حققته من توسع اقتصادي، وفي ذات الوقت تنظر إلى المصرفية الاسلامية نظرة تتوزع بين نظرة مذهبية تشكك بها وبصلاحها وتنظر إليها نظرة الريبة بربطها بالإرهاب، وبين نظرة براغماتية في استخدام بعض أدواتها لجذب رؤوس الأموال الإسلامية، نرى هذه النظرة تشهد بعض التحوّل في النظر إلى المصرفيّة الاسلامية أنها قد تكون الحلّ لما آلت إليه أحوال العالم الماليّة.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

تركز هذه الدراسة على رصد الدعوات القادمة من الغرب لتبني السياسات المالية الاسلامية وأدوات المصرفيّة الإسلامية، باحثة أوّلا في جذور هذه الدعوات قبل الأزمة ومحللة هذه الدعوات ومدى مصداقيّتها وفي تأثيرها في الحلول المطروحة غربياً للأزمة الراهنة مستشرفة أثر هذه الدعوات على مستقبل الصيرفة الإسلامية في الغرب وعن مكتسباتها وكيفية المحافظة عليها وتعزيزها.

---

[*] ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، يُعدّ رسالة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك في الأردن،abushula@gmail.com.

وتأتي هذه الدراسة ضمن محور آليات العمل المصرفي في التعامل مع الأزمة كونها سبب ورود هذه الدعوات الغربية.

وتبيّن هذه الدراسة غربة الاقتصاد الإسلامي في أرضه وكيف تأتي الدعوات الغربية لتبني حلوله المالية في حين لا نرى تأثيرا لها في واقع السياسة المالية في الدول الإسلامية الأحرى بتبني هذه الحلول.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذه التساؤلات:

١. هل الدعوة إلى تبني الحلول المالية الإسلامية بنت اللحظة أم أن لها جذوراً تاريخيّة؟
٢. ما حجم الدعوات المعاصرة لتبني الحلول الإسلاميّة وما مصدرها وما مدى جديتها؟
٣. ما تأثير هذه الدعوات في الحلول المقترحة عالمياً أو على مستوى الدول؟
٤. ما تأثير هذه الدعوات على مستقبل العمل المصرفي الإسلامي محليا وعالميا؟
٥. ما الدور المطلوب من منظري المصرفية الإسلامية لتعزيز هذه الدعوات وتوسيعها؟

الدراسات السابقة:

كما يتضح من العنوان فإن الأزمة المالية لا تزال حديث الساعة والأدبيات التي كتب حولها تتركز في مقالات وتحليلات صحفية وندوات ومؤتمرات علمية مبثوثة في الجرائد ومواقع الانترنت.

لكننا نجد في أدبيات الاقتصاد الإسلامي كتباً تنبأت أن المستقبل للاقتصاد الإسلامي، ونظّرت لحلول للمشكلات المصرفية العالمية فكان لها الدور الكبير في ظهور الدعوات الغربية المعاصرة لتبني هذه الحلول، ونذكر هنا على سبيل المثال كتاب الدكتور محمد عمر شابرا **مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**.

وصدر مؤخرا عن دار النهضة كتاب للدكتور سامر مظهر قنطقجي بعنوان **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية** الذي وضح فيه أهلية النظام الاقتصاد الإسلامي لتبوّؤ مكانه في النظام المعاصر وأشار إلى مرتكزاته التي تعطيه هذه المكانة.

وطبعا أهم ما سيُرجع إليه كتابات الغربية الداعية لتبني الحلول الإسلاميّة التي ستذكر بالتفصيل والتحليل في صُلب البحث.

مخطّط البحث:

المبحث الأول: أهمّ ملامح الأزمة المالية العالميّة المعاصرة
المبحث الثاني: جذور الدعوات الغربيّة لتبني جوانب من النظام الاقتصادي الاسلامي
المبحث الثالث: رصد الدعوات الغربية المعاصرة لتبني الحلول الإسلامية
المبحث الرابع: تحليل الدعوات الغربيّة لتبنّي الحلول الإسلاميّة
المبحث الخامس: أثر هذه الدعوات على حاضر العمل المصرفي الإسلامي ومستقبله

المقدّمة:

لم تفتأ الشريعة الإسلامية تبرهن يوما بعد آخر، وفي كلّ ما ينوب الإنسانية في مسيرها، تقدّم حلولها الربّانيّـــة المبثوثة في قواعدها ومبادئها المستمدّة من الكتاب والسنّة، وإن كنا نحن المسلمين المؤمنين بشمول هـــذه الشـــريعة وصلاحها لكلّ زمان ومكان؛ لا ندّعي أننا المثل الحيّ ولا المتمثّلون لأحكام هذه الشريعة الكاملة، إلا أننا نرى أن بإمكاننا ببذل جهود إضافيّة بعد الاستعانة بالله تعإلى أولاً والاستعانة بالدراسة العلمية والمنهجية الفاهمة لما يدور في هذا العالم وفي الجانب الاقتصادي منه خاصّة؛ أن نبرز الحلول الإسلاميّة لما يعانيه العالم اليوم من أزمات تضـــرب اقتصاده وتنتشر في أطنابه تاركة خلفها بؤر الفقر والبطالة وما ينتج عنها من معاناة لخلق كثير ليس المسلمون منهم ببعيد.

ونحن وإذ ندعو إلى بذل مزيد جهد في هذا المضمار لا ننكر الجهود التي بذلت عبر العقود المتتالية من الخـــبرة العملية للاقتصاد الإسلامي التي امتدّت عبر العالم وكسبت أنصاراً وحققت نجاحات لا تخفى على أحد.

ولقد كان لهذه النجاحات الأثر الأكبر في لفت أنظار العالم إلى حقيقة وأحقيّة هذا النظام بالدراسة والاهتمام بل وإتاحة الفرصة لتجربته بمواصلة الاستمرار؛ وإن تعرضت أحياناً للتشكيك والاتهام إلا أنها لم تتوقف، ولقيـــت من القبول الشعبي والترحيب الرّسمي ما جعلها تتبوّأ مكانها في الأسواق العالمية بـــل وفي المؤسســـات الأكاديميـــة ومراكز الدراسات والأبحاث.

وليس أدل على ما حققته المصرفية الإسلامية باعتبارها الجانب الأبرز للنظام الاقتصادي الاسلامي الـــدعوات الغربية المتتالية لتبني أدواتها ورعاية انتشارها وتشجُّع المؤسسات الغربية لإنشاء مؤسسات تنتهج نهجهـــا وتطبـــق أدواتها.

ومن الأدلّة على ذلك الدعوات الصادرة من المفكرين الاقتصاديين ورجال السياسة وصانعي القرار الـــتي مـــا زالت تتتالى وكلها تشيد بأهلية النظام الاقتصادي الإسلامي وفعالية أدواته في ظلّ ما عانته وتعانيه النظم الرأسمالية القائمة التي غرقت في ظلمات الكساد والركود، وأغرقت معها دولاً في مستنقعات الديون والمقامرات التي أهلكت الحرث والنسل.

وسنحاول في الصفحات التالية رصد هذه الدعوات وتحليلها وبيان الدواعي إليها ومدى تأثيرهـــا وتأثّرهـــا بأنظمة السوق وخطط الإصلاح التي تتالت في الأيام الماضية والتي تلت ما يسمى بالأزمة المالية العالمية التي ضربت أطنابها على الاقتصاد العالمي وشغلت الرأي العام العالمي، وعلّنا في هذا الرصد نقدم الدليل من قلب الغرب لمن مـــا زال متشككا من أبناء جدلدتنا في صلاح النظام الافتصادي الإسلامي لقيادة العالم، وفي ذات الوقت نثلج صدور المناصرين بما يبث فيهم الأمل ويدفعهم لمزيد جهد وبحث.

المبحث الأول: ملامح الأزمة الماليّة العالميّة المعاصرة:

أولا: أسباب الازمة المالية [1]:

نظام الرهن العقاري في الولايات المتحدة يعتمد على تمليك عقارات للأمريكيين مقابل أقساط طويلة الأجل ويحرر المدين للبنك مقابل هذا الدين سندات للوفاء بهذه الديون ثم يقوم البنك بطرح هذه السندات في بورصة الاوراق المالية والحصول على ثمن بيعها وإعادة طرح قروض عقارية جديدة والتوسع فيها، وهكذا وحيث أن هذه السندات مضمونة برهن العقار وآمنة إلى حد ما؛ فإن هذه السندات تلقى رواجا في بورصات الأوراق المالية الامريكية.

إلا أن توسع البنوك في الائتمان العقاري أدى إلى عدم التدقيق في مقدرة العميل على سداد الأقساط في مواعيدها المحددة، فإن البنك يمنح القروض العقارية ويطرح سنداتها للبيع في البورصة ويحصل على قيمة القروض مضافا إليها ماحققه من أرباح نتيجة مضاربات البورصة؛ الأمر الذي أدى إلى طرح هذه القروض دون دراسة مقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم، وعلى مدى عامين ونصف من تعثر الكثير من المدينين الأمر الذي لا يمكن معه لأي جهاز مصرفي في العالم الاستيلاء على عقاراتهم المرهونة وعرضها للبيع مع الكساد المالي، فإن أسعار العقارت سوف تنهار وتؤدي إلى خسائر رهيبة تفاقم هذه المشكلة الأمر الذي أدى إلى امتناع المضاربين في البورصة عن شراء سندات الرهن العقاري وانهيار قيمتها في البورصات الامريكية الامر الذي أثر سلبا على مقدرة البنوك الامريكية التي توسعت بشكل كبير في قروض الرهن العقاري وأدى إلى تعثرها ماليا في الوفاء بالتزاماتها في أزمة سيولة طاحنة.

وخلاصة الأمر أن الأزمة العالمية نتجت بتأثير فقاعتين: سعر الفائدة، وبيع الديون. فبوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو ١,٣ تريليون دولار في مارس ٢٠٠٧م، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام إلى ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و" فريدي ماك " خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة. أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال "توريق" أو "تسنيد" تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك

[1] للتفصيل ينظر إلى:
- د. حازم البيلاوي، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية www.aljazeera.net
- د. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٢ وما بعدها.
- تأثير ازمة الرهن العقاري الامريكية على النظام المالي العالمي، القناة الإخبارية الأمريكية PBS ٢٠٠٨/٣/٣١، http://www.youtube.com/watch?v=PCtWB4vaHc&feature=related
- http://arabic.cnn.com/2008/business/10/16/crisis.how/index.html

الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر مـــن ٧٠ في المائة [٢].

ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية [٣]:

لا يمكن حصر الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، لكننا نذكر على وجه الإجمال أهمّ هذه الآثار على الأسواق الحيوية في العالم:

سوق النفط [٤]:

إن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يشكل حوالي ٦٠ % من إجمالي الصادرات العربية إضافة إلى احتمالات تأثر الاستثمارات العربية في الخارج التي تقدر بمليارات الدولارات بهذا الوضع.

وقد تسببت الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط، وقد ألقت الأزمة بظلالها على أسواق النفط فهبطـــت أسعاره نتيجة لتراجع النمو، ليبلغ سعر البرميل أقل من ٥٠ دولارا للبرميل.

سوق الأسهم:

إن البورصات في العالم تأثرت بما حدث بشكل مباشر، ويثير تباطؤ الاقتصاد الأميركي مخاوف حدوث ركود في الاقتصاد العالمي؛ فقد تعرضت السوق الأميركية لهزة كبيرة نتيجة الأزمة المالية، فتأثرت جميع الأسواق الأوروبية جراء هذا الانخفاض فتراجعت ومازالت مستمرة في الانخفاض، وقد تبعها في هذا الاتجاه الأسواق العربية والخليجية.

وبما أن السوق الأميركية سوقٌ قيادية للأسواق المالية العالمية، لذلك فكلما اهتزت السوق الأميركيـــة اهتـــزت الأسواق العالمية وهذه الحالة تكررت أكثر من مرة.

ويفسر التأثر السابق بأن خسارة قطاع العقار قد شكّلت حافزًا دفع المستثمرين لسحب أموالهم من البورصات لتغطية مراكزهم المالية في أماكن أخرى، وهو ما انعكس سلبًا على الأسواق المالية بالعالم وعلـــى حجـــم النشـــاط الاقتصادي بالولايات المتحدة خاصة وخارجها.

سوق الفائدة الربوية:

سارعت البنوك المركزية في العالم إلى ضخ عشرات مليارات الدولارات بالأنظمة المالية، وعرضت على البنـــوك التجارية قروضًا بمعدلات فائدة منخفضة لتأخير حدوث انخفاض حاد في قطاع الائتمان .

وقد ذكر(آلان غرينسبان) رئيس البنك المركزي الأميركي السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي لمدة ١٩ عاما أنه لم يواجه من قبل أزمة مماثلة، وقال: "إنها لم تنته بعد وستستغرق مزيدا من الوقت".

[٢] د.أشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية:الطريق الأول هو الحل www.islamonline.net، سامر قنطقجي، مصدر سابق، ص٦٣ وما بعدها.

[٣] للتفصيل ينظر إلى:

- سامر قنطقجي، مصدر سابق، ص٦٣ وما بعدها.
- سي إن إن http://arabic.cnn.com/2008/business/10/16/crisis.how/index.html
- تلفزيون القدس http://www.alquds.com/node/110081

[٤] أشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية:الطريق الأول هو الحل www.islamonline.net.

سوق العقار:

أظهر تقرير للاتحاد القومي لشركات العقارات الأميركية انخفـــاض مبيعـــات المنـــازل الأميركيـــة ٢,٢ % في أغسطس/آب، وأضاف التقرير أن مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة انخفضت في أغسطس الماضي(٢٠٠٧) إلى ٩١,٤ ملايين وحدة سنويًا في حين شهدت أسعار المساكن انخفاضا قياسيا .وانخفض متوسط سعر المنازل بنسبة ٥,٩ % عن مستواه قبل عام إلى ١,٢٠٣ ألف دولار وهو أكبر انخفاض منذ سنة ١٩٩٩[٥].

وفي خبر نشر مؤخراً أظهر مسح ارتفاع عدد الجياع والمشردين في ٢٥ مدينة أميركية العام الماضـــي بســـبب ارتفاع نسبة البطالة واستيلاء البنوك على المنازل التي لا يستطيع أصحابها الوفاء بالتزاماتهم تجاه الرهون العقارية.

وأفاد المسح الذي أجرته مؤسسة كونفرانس أوف مايورز بأن ٨٣% من المدن الأميركية الـــتي جـــرى مسحها أكدت زيادة في عدد المشردين الذين لا يجدون مأوى في العام الماضي، بينما أشارت ١٦ مدينـــة أي مـــا يعادل ثلثي المدن التي شملها المسح إلى زيادة عدد الأسر التي طردت من منازلها [٦].

ثالثاً: وضع المصارف الإسلامية في ظلّ الأزمة المالية العالميّة

في خضم ما شهده العالم ويشهده من تداعيات الأزمة المالية ما هو وضع المصارف الإسلامية، وهل هـــي في مأمن من آثار هذه الأزمة؟ وهل تملك هذه المصارف الجاذبيّة اللازمة لإقناع المراقبين بالاحتذاء بها وبسياساتها؟

في الحقيقة إن المناقشات حول هذا الموضوع أخذت جانباً واسعاً في الفترة الأخيرة، ونلقي الضوء على هـــذه المسألة لارتباطها بما سيتبع هذا المبحث من دعوات لتبني أدوات المصرفية الإسلاميّة.

فقد أكد عدد من الخبراء والمسؤولين في بعض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، عـــدم تـــأثر المصـــارف الإسلامية من الأزمة المالية العالمية، مبينين أن التأثر إن وجد فهو محدود تبعا لطبيعة نشاط المصارف الإسلامية .

وأوضح الخبراء أن المصارف الإسلامية لم تطلها الأزمة الحالية بسبب طبيعة تعاملاتها، خاصة أنها لا تتعامل في بيع الديون إلى جانب بعد البنوك الإسلامية عن المضاربات الكبيرة التي حدثت في البنوك الأوربية والأميركية [٧].

ويرى آخرون أن المصرفيّة الإسلاميّة تعيش اليوم أفضل حالاتها في ظل نمو الطلب على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة، والتدفق النقدي الذي تشهده منطقة الخليج وهذه المنطقة تعد أكبر مغذ للنمو الذي تشهده المصـــرفية الإسلامية اليوم [٨].

وخلال انعقاد "قمة رويترز للتمويل الإسلامي" في الفترة من ٢ – ٢٠٠٨/٢/٤ في العاصمة البحرينية المنامة، أرجع دنكان سميث رئيس وحدة المعاملات الإسلامية في بنك المؤسسة العربية المصرفية نجاة المصارف الإســـلامية من أزمة الرهن العقاري إلى "التزامها بتعاليم الشريعة الإسلامية في معاملاتها". وأضاف أن: "المعاملات الإســـلامية شهدت عامًا رائعًا، والاتجاه الأساسي للعمليات المصرفية الإسلامية في المؤسسة العربية المصرفية يُعَدّ جيدًا جدًّا" [٩].

وعلى الصعيد ذاته قال محافظ البنك المركزي البحريني رشيد المعراج: إن البنوك الإسلامية محصـــنة بدرجـــة كبيرة ضد أزمة الرهن العقاري، وهو ما قد يجعلها تتوسع متجاوزة معقلها الرئيسي في الأسواق العربية والآسيوية.

---

[٥] المصدر السابق، ص ٦٨.

[٦] الجزيرة نت، ٢٠٠٨/١٢/١١، www.aljazeera.net

[٧] جريدة الشرق الأوسط، الثلاثـــاء ٢٣ رمضـــان ١٤٢٩ هـــ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨ العدد 10892.

[٨] د.صلاح بن فهد الشلهوب، أثر أزمة الائتمان العالمية في المصرفية الإسلامية، الأسواق العربيّة http://www.alaswaq.net

[٩] www.islamonline.net الثلاثاء ٢٠٠٨/٢/٥.

وأرجع المعراج ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في سندات بضمان رهن عقاري؛ لأن هذه المعــاملات المصرفية المركبة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

وفي المقابل فإن البنوك الإسلامية في ماليزيا والخليج العربي لم تتأثر بشيء يذكر من الأزمة.

وبحسب محمد نور يعقوب الوزير الثاني للمالية في ماليزيا في قمة رويترز للتمويل الإسلامي فقد نجــت حملــة الصكوك أو السندات الإسلامية من انعكاسات الأزمة.. وقد دفع هذا الأمر المسئولين بهونج كــونج إلى طلــب الاستشارات من خبراء الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا. ويضيف يعقوب أن "الاهتمام بالصكوك الماليــة الخاضــعة لنظام الشريعة الإسلامية الذي يحرم الاستثمار في قطاعات مثل الخمر والقمار، بدأ يظهــر في الصــين وكوريــا الجنوبية" [١٠].

وتمر شركات التمويل الإسلامي الآن في مرحلة انتعاش وقوة، حيث إنها معزولة إلى حد كــبير عــن أزمــة القروض السكنية لضِعاف الملاءة وإن لم تكن محصنة تماماً، فقد توسعت الفروق بــين أســعار البيــع والشــراء للمنتجات الائتمانية ــ أي السندات في الغالب– وتباطأت عمليات الإصدار.

وقال آفاق خان، رئيس قسم المصرفية الإسلامية في بنك ستاندارد تشارترد: "هناك فرصة عظيمة للصــناعة الإسلامية بصورة عامة، ليس لاستغلال ضعف الآخرين، وإنما للعب دورها اللازم في تقديم رأس المال حيث يلــزم استخدام رأس المال" [١١].

وأشار خان إلى أن الأحكام الشرعية يمكن أن تساعد الصناعة على تجنب المشاكل الــتي يعــاني منــها الآن المصرفيون الغربيون، ومن بينها الاستخدام المفرط للديون الثقيلة، والاستخدام المتزايد لأدوات المشتقات في ســبيل المضاربات وليس للاستثمار في اقتصادات الدول، وأن هذين النوعين من الاستثمار تحرمهما الشريعة الإسلامية[١٢].

المبحث الثّاني: جذور الدّعوات الغربيّة لتبنّي جوانب من النّظام الاقتصاديّ الإسلاميّ:

إن الدعوات الغربيّة لتبني الحلول الإسلامية ليست وليدة الأزمة الحاليّة، بل قد وردت دعــوات مــن كبــار منظري الاقتصاد الوضعي، فقد عابوا نظام الربا القائم وحمّلوه تبعة النتائج المأساوية التي تلحق بالنشاط الاقتصادي كله.

وفي مقدمة هؤلاء المنظرين الذين يعيبون هذا النظام من الناحية الاقتصادية البحتة دكتور "شاخت" الألمــاني ومدير بنك الرايخ الألماني سابقا، وقد كان مما قاله في محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ أنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جدا من المرابين ذلك أن الدائن المرابي يــربح دائمــا في كــل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد بالحساب الرياضي أن يصــير إلى الذي يربح دائما؛ وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل؛ فإنّ معظم مال الأرض الآن يملكه ملكــا حقيقيــا

---

[١٠] المصدر ذاته.
[١١] صحيفة الاقتصادية الالكترونية، المصرفية الإسلامية، السبت، ٦ رمضان ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٩/٠٦، العدد ٥٤٤٤.
[١٢] المصدر السابق.

بضعة الوف؛ أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستدينون من البنوك والعمال وغيرهم فهم ليسوا سوى أجراء يعملون لحساب أصحاب المال ويجني ثمرة كدهم أولئك الألوف [١٣].

ومنذ عقدين من الزمن قدم " موريس آليه "، الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، اقتراحاً للخروج من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة " الليبرالية المتوحشة " ، فاقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين ، هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ، ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢%، وهو ما يتقارب تماماً مع إلغاء الربا ، و مع نسبة الزكاة في النظام الإسلامي [١٤].

ويصرح "آليه" أن آلية الائتمان كما تعمل اليوم والقائمة على أساس التغطية الجزئية للودائع وخلق النقود من لا شيء والاقراض لأجل طويل من أموال مقترضة لأجل قصير، كل ذلك من شأنه الإسهام الكبير في الفوضى الملحوظة. فالحقّ أن جميع الأزمات الكبرى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ناشئة من الزيادة المفرطة في الائتمان، ووعود الدفع وتنقيدها(التوريق) ومن المراهنة التي تثيرها تلك الزيادة، وتجعلها ممكنة [١٥].

وها هو جاك اوستري J. Austry استاذ الاقتصاد الفرنسي وقد بهره الاقتصاد الإسلامي وتوفيقه بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، يقرر في مؤلفه"الإسلام في مواجهة التقدم الاقتصادي" "L Islam Face Au Developpement Economique" الصادر سنة ١٩٦١، أن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة في النظامين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي؛ بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي الذي يرى هذا المستشرق أنه سيسود المستقبل لأنه على حد تعبيره "أسلوب حياة كامل" Un Mode Total de Vie يحقق المزايا ويتجنب كافة المساوئ [١٦].

وهكذا نجد أن للدعوات الغربية لتبني الحلول الإسلاميّة – وإن لم يصرّح أنها إسلامية — جذوراً وتاريخاً بعيداً عن الأحداث التي تعايشها البشريّة اليوم، لذا فلا عجب أن نجد تزايداً في هذه الدعوات ووضوحاً أكبر في نسبتها للإسلام بنظامه الاقتصادي الشامل.

المبحث الثّالث: رصد الدعوات الغربية المعاصرة لتبني احلول الإسلامية:

انهالت الدعوات الغربية المعاصرة لتبني الحلول الإسلامية والمصرفيّة منها خاصّة بعد أن واجهت المصرفيّة التقليديّة نكسات وسقطات بعد الأزمة المالية التي ضربت الأسواق الأمريكيّة وامتد تأثيرها لتطال كلّ الأسواق العالميّة.

وسنقدّم في هذا المبحث رصداً لهذه الدعوات ثمّ في المبحث الذي يليه سنحلل هذه الأقوال ونبحث في مدى جدّيتها والتغيّر الذي يمكن أن يُلمس منها.

---

[١٣] سيد قطب، في ظلال القرآن، ج١ ص٣٢١.

[١٤] موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد الاسواق:من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب/ البنك الإسلامي للتنمية/سلسلة محاضرات العلماء البارزين، جدة، ط١، ١٩٩٣، ص ٣٦.

[١٥] موريس آليه، مصدر سابق، ص ١٤.

[١٦] الموقع العالمي للاقتصاد الاسلامي www.isegs.com ، د. زيد بن محمد الرماني، حاجتنا للاقتصاد الإسلامي في زمن العولمة، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/228.txt

فعلى الجانب الرّسمي ظهرت تسهيلات للممارسات المصرفيّة الإسلامية؛ ففي فرنسا صرحت وزيرة الاقتصاد والمالية "**كريستين لاجارد**" أن مستثمرين خليجيين جاءوا إلى باريس للمشاركة في منتدى وزارة الماليّة، بدعوة من وزارتها الّتي أعلنت عن تعديلاتٍ ماليةٍ وقانونية، من أجل السماح بممارسة التمويل الإسلامي في البلاد، في خطوة تَهدف إلى تضييق الفجوة بين باريس ولندن في هذا المجال.

ومن المثير للاهتمام أن إحدى الجامعات الفرنسية في مدينة "ستراسبورج" ستشرع في تدريس شهادة في "الاقتصاد الإسلامي" اعتبارًا من بداية شهر يناير القادم لأول مرة في فرنسا. وتُمكّن هذه الشهادة حامليها من الاندماج في النظام البنكي الفرنسي، مثل أن يكون صيرفيًا، أو وسيطًا تجاريًا، أو عضوًا باللجنة الدينية والرقابة الشرعية على البنوك، أو رجل قانون أو مدير صندوق في مختلف المنظمات الوطنية والدولية[١٧].

وصرّح **كلانسي بيتس** رئيس تحرير صحيفة "ذا سيدني مورينج هيرالد: "إن قواعد التمويل الإسلامي التي تعد أكثر حصافة بشأن الدَين تبدو مغرية، حتى لو أدركت تلك الحكومات هذه الحقيقة في وقت متأخر، ولكن الأهم من ذلك أن مؤيدي هذا الأسلوب يقولون إنه يوفر طريقة أفضل لربط النظام المالي بالاقتصاد الحقيقي"[١٨].

وأضاف: "إن تقاضي الفائدة يعد عملاً غير أخلاقي لأنه لا يأخذ في الاعتبار كيف أن التغييرات التي تطرأ على قيمة تأمين القرض يمكن أن تؤثر في المقترض، كما تقول المبادئ الشرعية. فأصحاب المنازل الذين اشتروها عندما كانت الأسعار قريبة من ذروتها يعانون الآن من هذه الحقيقة المؤلمة: إن الفائدة تؤمن للبنك دفعة ثابتة من المقترض بغض النظر عن حال سوق العقار" .

" ولأن البنوك الإسلامية تحتفظ بملكية الأصل إلى أن يتم سداد القرض، يكون لديها حافز أقوى لكي تضمن أن المقترضين لا يقترضون مبالغ لا يستطيعون سدادها. ويشترك البنك في تقاسم المخاطر التي يواجهها المقترض – صاحب المشروع– ولكنه يشاركه فشله أيضاً، وهكذا تستمر الحجة"[١٩].

وفي تقرير في جريدة الدستور الأردنيّة يرى ثلاثة من كبار المحللين والمسؤولين الغربيين ان المستقبل سيكون في صالح البنوك والمصارف الاسلامية والاقتصاد الاسلامي في ضوء الازمة التي تعصف بالاسواق المالية والبنوك الغربية ، ويستندون في ذلك إلى القوانين التي تتحكم بعمليات المصارف الاسلامية التي تحمي اقتصادياتها من الفقاعات التي تطيح بالبنوك التجارية التقليدية جراء طرح ادوات مالية ومشتقاتها والمبالغة فيها في الاسواق دون تحوط كاف.

دان تيلر احد الخبراء الماليين البريطانيين نشر بحثا على موقع لواء الشريعة "السبيل اون لاين نت" ان المصارف والبنوك الاسلامية أكثر جاذبية للمستثمرين ، وهي آمنة للاستثمارات ، وان ادارة المخاطر فعالة ، وتوفر قدرة اكبر لمواجهة المخاطر الناجمة عن نقص السيولة.

والخبير الثاني **ال تمان** عضو مجلس ادارة سابق في بنك ليمان برذرز الاستثماري المنهار قال ان المستقبل سيكون في مصلحة المصارف الاسلامية في ضوء التأزم الذي شهدته عدة بنوك استثمارية امريكية كبرى ، وذلك بالنظر إلى المحافظ الاستثمارية للبنوك والمصارف الاسلامية.

[١٧] فريدة لامراني، موقع الإسلام اليوم، التاريخ : ٦-١١-٢٠٠٨.
[١٨] صحيفة "ذا سيدني مورينج هيرالد"، كلانسي بيتس – نقلا عن الاقتصادية الالكترونية – ١٤٢٩/١٠/٢٥هـ
[١٩] صحيفة "ذا سيدني مورينج هيرالد"، كلانسي بيتس – نقلا عن الاقتصادية الالكترونية – ١٤٢٩/١٠/٢٥هـ

المسؤول الثالث والاهم هو رئيس الوزراء البريطاني وهو وزير المالية السابق **غوردن براون** الـــذي قـــال ان البنوك الاسلامية اكثر امانا ، ومحافظها محمية باصول حقيقية، وعملياتها ذات مردود جيـــد علـــى الاقتصـــاد ، ومربوطة بمشاريع رصينة وقوية ، مؤكدا ان بلاده تحرص على ان تكون لندن مركزا ماليـــا للبنـــوك والمصـــارف الاسلامية ، مشيرا إلى ان العمل جار لاصدار التشريعات والقوانين التي تسهل بلوغ هذا الهدف[٢٠].

أما رئيس تحرير مجلة تشالينجز **بوفيس فانسون** فكتب في افتتاحية العدد الصادر بتاريخ ٥ أكتـــوبر الماضـــي موضوعا بعنوان "البابا أو القرآن" أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية.

فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيســـة الكاثوليكيـــة بالـــذات في تكريس هذا الاتجاه والتساهل في تبرير الفائدة مشيرا إلى أن هذا النسل الاقتصـــادي الســـيئ أودى بالبشـــرية إلى الهاوية.

وتساءل الكاتب عن موقف الكنيسة ومستسمحا البابا بنديكيت السادس عشر قائلا : أظن أننا بحاجة أكثـــر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الانجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحـــال إلى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تلد النقود.

وفي الاطار ذاته لكن بوضوح وجرأة أكثر طالب رئيس تحرير صحيفة لوجورنال د فينانس **رولان لاســـكين** بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والافراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة[٢١].

وعرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟"، المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقـــدم سلســـلة مـــن المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

Si nos dirigeants financiers cherchent vraiment à limiter la spéculation, rien de plus simple, il suffit d'appliquer des principes de la Charia

((الترجمة:إذا أراد مدراؤنا الماليون حقاً الحد من المضاربات، فلا يوجد ما هو أسهل من ذلك، يكفي فقط تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية)) [٢٢].

وعبرت الباحثة الايطالية **لوريتا نابوليوني** عن الاعتقاد بأن "التمويل الإسلامي يمكن أن ينقذ الاقتصاد الغربي" وأضافت في مقابلة مع وكالة آكي الايطالية للأنباء: "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناســـب لتلـــك التقليدية أي الغربية فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصـــرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعاً".

---

[٢٠] المصدر : صحيفة الدستور الأردنية، التاريخ : ٢١-١٠-٢٠٠٨
http://www.addustour.com/ViewTopic.a...21_id90603.htm

[٢١] نقلاً عن جريدة الوطن الكويتية تاريخ النشر ٢٠٠٨/١٠/١٤. وعن جريدة المصريون بتاريخ ١٤٢٩/١٠/٧.

[٢٢] http://www.jdf.com/indices/2008/09/2...la-charia-.php

وفي تحليلها الذي ضمنته كتابها الصادر مؤخراً تحت عنوان **"اقتصاد ابن آوى"** اعتبرت نابوليوني أن "مسؤولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية للارتفاع" وأضافت: "إن التوازن يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يضع على قدم المساواة الاقتصاد الإسلامي والإرهاب وتبني التمويل المذكور في القرآن".

ورأت نابوليوني أن "التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني" وأضافت "فهو متجدد وسلس ومحقق لربح كامن أكبر نظراً لوجود أكثر من مليار مسلم في كافة أنحاء العالم".

ولفتت الباحثة الايطالية إلى أن "الشريعة الإسلامية تحظر نسب الأرباح والاستثمار في الأفلام الإباحية وفي القمار فهي ترفض المبدأ الرأسمالي القائل بأن المال يولد المال" وأضافت "النظام المالي الإسلامي مرتبط بالواقع كما أن النقد هو وسيلة للإنتاج فشهادات الائتمان الإسلامية مرتبطة بالاستثمارات الحقيقية بينما المضاربات ممنوعة".

وخلصت نابوليوني إلى التكهن بأن "إفريقيا والشرق الأوسط ستوفر المصادر الضرورية للقيادة الاقتصادية الكونية الجديدة في المستقبل القريب " وأردفت "إن المال الإسلامي بنظام قيمه سيحد بصورة قاطعة من السلطة اللامحدودة التي تتمتع بها العولمة"[٢٣].

واقترح كبير القضاة ان اسقف كانتربري، **د. روان ويليامز** أن تلعب الشريعة دورا في بعض جوانب قوانين الزواج وتنظيم المعاملات المالية وطرق الوساطة وحل النزاعات.[٢٤]

المبحث الرّابع: تحليل الدعوات الغربيّة لتبنّي الحلول الإسلاميّة:

إنّ الدعوات السابق رصدها تجعل من المنطقيّ التساؤل: ما الدافع إلى هذه الحماسة الغربيّة في هذا الوقت للدعوة إلى تبني الحلول الإسلاميّة؟ هل الدوافع نابعة من نظرة براغماتيّة صرفة؟ أم أنّ الرؤية الإيديولوجية الرأسمالية تغيّرت؟ أم أن الصيرفة الإسلاميّة كانت بمكان أن تثبت صلاحيتها ومرونتها لهذا الظرف الطارئ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تقودنا مرّة أخرى للأقوال الصادرة من الغرب نفسه علّها تسعفنا في فهم طبيعة هذه الدعوات ودوافعها.

- **رؤية أيديولوجيّة تغيّرت:**

إن الرؤية الأيديولوجية الرأسمالية كانت دائماً مشككة في أيّ نشاط اقتصادي اسلاميّ، فعلى سبيل المثال في مقال للكاتب **دانيل بايبس** يقول فيه: " يرفض القرآن المفهوم الكامل للاقتصاد الإسلامي، لا توجد طريقة إسلامية متميزة لبناء سفينة، أو للدفاع عن الوطن، أو لعلاج وباء، أو لتوقعات الطقس فلماذا المال؟".

ويخلص الكاتب بعد ذلك إلى استنتاج مفاده: " أنّ أهمية أكاذيب الاقتصاد الإسلامي لا تكمن في الاقتصاد وإنما في الهوية والدين، خطّة تروّج لانتشار تيارات الفكر المعادي للحداثة عبر العالم الإسلامي. وهي أيضا تتبنّى وتخلق بيئة باعثة على القتال والجهاد الإسلامي المتطرف".

---

[٢٣] http://www.ifwatch.com/ArticlesDetails.asp?Key=5

[٢٤] المصدر بي بي سي العربية http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news...00/7489005.stm الجمعة ٠٤ يوليو ٢٠٠٨

ويضيف: "في الحقيقة، من المحتمل أن يساهم الاقتصاد الإسلامي في عدم استقرار الاقتصاد العالمي من جـــراء إعاقة إصلاحات إجتماعية مؤسساتية ضرورية للتنمية الاقتصادية السليمة. بشكل خاص، إذا قام المسلمون بتحريم دفع أو استلام الفائدة، فإنه يجب نفيهم ودفعهم بعيدا إلى حافّة وأطراف الاقتصاد الدولي الهامشية.... باختصـــار، لا يُمثل الاقتصاد الإسلامي سوى أهمية اقتصادية تافهة لكنه يمثل خطراً سياسياً كبيرا"[٢٥].

ومن الأمثلة أيضا على تشكك الاقتصاديين الغربيين في النظام الاقتصادي الإسلامي أيضا ما نُشر من بحـــثٍ **للمركز الوطني للابحاث الاقتصادية**، وجاء فيه: إن المسيحية والأديان الكـــبيرة الأخـــرى تـــدعم السياســـات الاقتصادية "الجيدة" التي تصب باتجاه رفع دخل الفرد والنمو، لكن المسلمين يميلون لأن يكونوا "معادين للســـوق" ومرتبطين بشكل سلبي مع "التصرفات التي تحفز على النمو" حسبما استنتجت الدراسة.

ويقول بعض الاقتصاديين ان بعض التفسيرات الاسلامية تحرم الفوائد وتضع قيودا مشددة على التوريث وعلى دور المرأة في بعض القطاعات.[٢٦]

ويشكل الربط المبدئي بين أي مؤسسة اقتصاديّة إسلاميّة وبين الإرهاب مشكلة كبيرة في الغرب، حيث يرى خبراء التمويل الإسلامي أن هناك عدم ثقة بين المسلمين المقيمين بأوروبا وبين المؤسسات الماليـــة، ولـــذا يتـــردد الراغبون في المعاملات الإسلامية قبل الدخول في أي عمليات مع المصارف الأوروبية، وأعرب عدد من مســـلمي أوروبا عن مخاوفهم من التعامل مع هذه الأنظمة الإسلامية خشية الوقوع تحت الرقابة الأمنية. وقال أحدهم:"كيف لي أن آمن على معاملاتي المالية في بنك إسلامي، سأصبح على الفور مشتبها بـــه بـــل ربمـــا متـــهما بتمويـــل الإرهاب"[٢٧].

غير أننا في المقابل نجد من يقول بخلاف ذلك، إذ يجد كثير من المفكرين أنّ فكـــرة ربـــط الـــدين ككـــلّ والإسلامي خاصّة بالتخلّف أو بالإرهاب بعيد عن الصحة.

فقد قال **نولاند** الاقتصادي من معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن: " ليس هناك شيء متأصـــل في كيانـــات المجتمعات الاسلامية يجعلها ذات أداء اقتصادي فقير، واذا كان هناك شيء يروج له الاسلام فهو النمـــو... وقـــد يكون هناك تشاؤم غير مبرر له حول آفاق المستقبل لهذه المجتمعات" [٢٨].

ولعلّ الجانب الأخلاقيّ الذي ترعاه المصارف الإسلامية في معاملاتها كان له دور في تغير النظرة إليها، فقـــد قال **ستيفن إيموس** رئيس دائرة التسويق في البنك الإسلامي لبريطانيا لصحيفة "برمنجهام بوست": "يذكر أن نمـــو الاستثمارات الأخلاقية (أي التي تقوم على عدم التعامل بالأشياء الضارة مثل الخمور والدخان والأسلحة ومـــا إلى ذلك) في بريطانيا خلال الأعوام القليلة الماضية كان من شأنه كذلك زيادة الاهتمام لدى غير المســـلمين الـــذين اجتذبتهم المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية"[٢٩].

وقال **رودني ويلسون** مدير الدراسات العليا بمعهد الدراسات الشرق أوسطية والإســـلامية في جامعـــة درام الانجليزية: أن المصرفية الإسلامية أصبحت صناعة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، مشيراً إلى أن تزايـــد أعـــداد الغربيين المستاءين أو المتشككين في الخدمات المصرفية التقليدية التي يحصلون عليها، إذ يعتبرونهـــا تنطـــوي علـــى

[٢٥] دانيال بايبس Jerusalem Post26 سبتمبر ٢٠٠٧. وانظر موقعه الخاص: www.danielpipes.org
[٢٦] خدمة "كريستيان ساينس مونيتور" ــ خاص بـــ"الشرق الأوسط"
[٢٧] نقلا عن مجلة التقوى العدد ١٨٢ – رمضان ١٤٢٩ – أيلول ٢٠٠٨
[٢٨] خدمة "كريستيان ساينس مونيتور" ــ خاص بـــ"الشرق الأوسط".
[٢٩] نقلاً عن صحيفة الاقتصادية – تاريخ النشر : ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٨م

استغلال وغير أخلاقية، جعل ظهور المصرفية الإسلامية بنظامها الأخلاقي المتميز يتمخض عن إبراز وجه الإسلام الإيجابي. واعتبر الخبير البريطاني البنوك الغربية في حاجة إلى إرشاد أخلاقي؛ ذلك لأن الجشع وانعدام الأخلاق هما اللذان تسببا في الأزمة العالمية الحالية، وأن صناعة المصرفية الإسلامية لها تاريخ يمتد إلى ٤٠ عاما، وقد وُجدت لتبقى [٣٠].

وقال الخبير البريطاني إن العديد من المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره أمراً مثار اهتمام، بل وربما كفرصة عمل، ونادراً ما يرونه كتهديد مقارنة بذلك التهديد الناتج عن التطرف الإسلامي، معتبرين المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي من أكثر جوانب الإسلام، بل والجانب الذي يمكن للغربيين الدخول في حوار مع المسلمين بشأنه [٣١].

وعليه فقد يكون للصحوة الأخلاقيّة لدى بعض المفكرين الغربيين دور في الدعوة إلى تبني بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي وإن كانت هذه الصحوة لا تمثل ظاهرة فهي كذلك جديرة بالذّكر.

- **نظرة براجماتيّة:**

قد يكون للنظرة المصلحيّة دور كبير في بروز الدعوات الغربيّة إلى تبني النشاطات المصرفيّة الإسلاميّة، ويبدو هذا واضحاً في تصريحات كثير من المسؤولين وكبار الاقتصاديين والمصرفيين الذين ذكروا مزايا التعامل بالأدوات الإسلاميّة في بلدانهم.

ففي **صحيفة الإيكونومست** البريطانية المعنية بالأخبار الاقتصادية العالمية نشر تقرير مؤخرا يؤكد أن البنوك الإسلامية قد فرضت واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية حتى اقتحمت مصطلحات "المشاركة" و"الصكوك" و"التكافل" قواميس البنوك الغربية، واستطاعت البنوك الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية، وليس أدل على ذلك من سعي العديد من البنوك العالمية لإنشاء أقسام إسلامية لتلبية الطلب المتزايد لعملائها المسلمين على الخدمات البنكية التي تتوافق وتعاليم الشريعة الإسلامية [٣٢].

وقال **مارك شاندلر** رئيس استراتيجية العملات على مستوى العالم لدى "براون براذرز هاريمان": "من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون هناك أسواق مال إسلامية فهي ستطور التنمية الاقتصادية وبالتالي تدعم الاستقرار. ويساعد ذلك على ربط المنطقة وسكانها بالاقتصاد العالمي، ويمنحهم حصة أكبر في رخاء العالم. إن إصدار سندات أمريكية مطابقة لأحكام الشريعة أمر ينسجم مع دور الولايات المتحدة بوصفها رائدة في الابتكارات المالية". [٣٣]

وكانت **"فايناشيال تايمز"** قد نقلت قبل سنه عن اقتصادي عالمي أن وزارة الخزانة الأمريكية في حاجة إلى إصدار سندات أو صكوك إسلامية بالدولار – وهو إجراء سيكون عبارة عن إشارة احترام للشريعة الإسلامية وللمسلمين ويعترف ضمناً بمحدودية الاستراتيجيات العسكرية والسياسية [٣٤].

وكما أن أعداداً متزايدة من غير المسلمين تلجأ الآن إلى قطاع المصرفية الإسلامية في الوقت الذي ينظر فيه الزبائن الذين أخافهم الجيشان في النظام المالي الغربي، بصورة متزايدة إلى هذا القطاع باعتباره ملاذاً آمناً.

---

[٣٠] المصدر السابق.
[٣١] المصدر السابق.
[٣٢] http://www.balagh.com/index.htm
[٣٣] نقلا عن "الاقتصادية" من الرياض – – ١٤٢٩/٠٨/٢٩هـ – ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٨م.
[٣٤] المصدر ذاته.

كما يجب أن تتوسع البنوك الأوروبية في العمل بنظام المرابحة الذي سيحل مشكلات كثيرة لمسلمي الغـــرب سيما محدودي الدخل الراغبين في شراء عقارات على سبيل المثال، أو الراغبين باستثمار مدخراتهم المحدودة.

ويقول الخبير المصرفي لدى المجموعة **كلاس بيترغوشورست** إن نسبة كبيرة من المسلمين المقـــيمين بأوروبـــا يرغبون أن تتم معاملاتهم وفق الشريعة الإسلامية، ورغم ذلك لا يوجد عدد كاف من المصارف التي تقدم تلـــك الخدمات[٣٥].

وتعد "**كريستين لاجارد**" أول مسئول فرنسي يعترف علنًا بأنه يفضل تطبيق نظام التمويـــل الإســـلامي، في يقظةٍ فرنسيةٍ متأخرةٍ نوعًا ما للوعي بأهمية التمويل الإسلامي، بعدما أدرك الفرنسيون أنهم تأخروا في مجال التمويل الإسلامي؛ مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، مثل بريطانيا الَّتي قطعت أشواطًا في هذا المضمار.

ويُحاول الفرنسيون ــــ وعلى أعلى المستويات، بدءاً من المصرف المركـــزي ــــ تطـــوير مســـألة التمويـــل الإسلامي، بحيث يستقطبون رؤوس الأموال العربية والإسلامية، وخاصة في ظل وجود نحو ٦ مليـــون مســـلم في فرنسا [٣٦].

وهكذا فإن للدوافع الربحيّة دور واضح في الدعوات إلى تبني الخدمات المصرفية الإسلاميّة، فوجود نظـــام ذي خبرة ومصداقيّة، ووجود فئات واسعة من المجتمعات الغربية تدين بالإسلام وترى في النظام التقليدي حرمة لا مجال للشك فيها وبالتالي تعطشها إلى مؤسسات وخدمات إسلامية تؤمن لها التعامل المشروع، وما تمثله هذه الفئات من فرصة لا يستهان بها في النظام المصرفيّ، بالإضافة إلى غير المسلمين الذين خبروا نجاعة الاستثمارات الإسلامية ومـــا تحويه من ملاذ آمن لمدخراتهم، كل هذا كان سبباً لا ينكر في بروز هذه الدعوات وهذا أمر لا يعيب الإســـتثمار الإسلامي ولا يقلل من قدره، فالربح الحلال هو الدافع لأي استثمار، بل إن هذه النقطة تمثـــل دلـــيلا علـــى أن المصارف الإسلامية مؤسسات ذات بناء مؤسسي يهدف إلى الربح مع تبنيه لجانب الحلّ فيـــه الـــذي يظهـــر أن الإسلام دين ودنيا، فهو يمثل طبيعة الإسلام الشموليّة التي توازن بين الحاجات الإنسانية والالتزام بالمنـــهج القـــويم فيها.

- **نجاح التجربة المصرفيّة الإسلاميّة:**

ذكرنا سابقاً في سياق حديثنا عن ملامح الأزمة المالية العالمية وضع المصارف الإسلاميّة، وكيف أنهـــا أظهـــر نجاحاً ملحوظاً في النجاة من هذه الدوامة، وبقي لنا أن نذكر هنا في ظل تحليل الدعوات الغربيـــة المناديـــة بتـــبني الحلول الإسلاميّة أقوالاً صادرة من الغرب تدل على هذه النقطة باعتبارها دافعا من دوافع الدعوة إلى تبني الحلـــول الإسلاميّة.

فبعد أن برهنت صناعة الصيرفة الإسلامية على علو كعبها إبان أزمة الرهن العقاري، دعا أحـــد العـــاملين في شركة محاماة بريطانية البنوك الإسرائيلية التفكير بشكل جدي في تقديم منتجات تمويل إسلامية.

وتناقلت وسائل الإعلام الأوروبية المقالة التي كتبها **آرييل إزراحي**، ذو الجنسية العبرية، حـــول مـــدّ آفـــاق التعاون التجاري مع الدول العربية. وقال المحامي، في مقال كتبه لصالح موقع Common Ground الإخباري "قـــد

[٣٥] نقلا عن مجلة التقوى العدد ١٨٢ – رمضان ١٤٢٩ – أيلول ٢٠٠٨.

[٣٦] فريدة لامراني، موقع الإسلام اليوم، التاريخ : ٦-١١-٢٠٠٨. نشرة الغرفة، نشرة اقتصادية دورية تصدر عن الغرفة الإسلامية للتجارة والصـــناعة، ٢٠٠٨/٦/١٢.

تأخذ مصارفنا في الحسبان تقديم منتجات تمويل إسلامية. فعلى سبيل المثال قد لا تكون الصكوك التي قد يصدرها مصرف هابواليم الإسرائيلي تثير اهتمام المقيم في تل أبيب، ولكنها قد تثير اهتمام الفلسطيني أو الإماراتي العـــادي"[٣٧].

وقال **رودني ويلسون** ــ الذي شارك في إعداد كتاب: "المواقف السياسية للتمويل الإسلامي" للنشر، وشارك في تأليف كتاب "الاقتصاد الإسلامي: تاريخ موجز"ــ إن التمويل الإسلامي يعتبر بالفعل بديلاً مبشـــراً للبنـــوك التقليدية ويمتلك سجلاً مشرّفاً، منوهاً إلى قدرة المصرفية الإسلامية على التعامل والتعايش مع الرأسمالية، وأضـــاف الخبير أن القوانين الإسلامية يمكن أن تساعد الاقتصاديات في هذه الأزمة، فمجلس الخدمات المالية الإســـلامية في كوالالمبور أصدر العديد من الإيضاحات المفيدة حول تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية ويجري العمل حالياً علـــى وضع غيرها، على أمل أن يكون هناك مجال كبير للتمويل الإسلامي للإسهام بمرئياته في مقررات اتفاقية «بازل ٣» فيما يتعلق بتنظيم البنوك وإدارة المخاطر. كما أن التمويل الإسلامي يشتمل على المشاركة في المخـــاطر، بحيـــث يتحمل الأطراف أعباء بعضهم البعض، وليس مجرد تحويل المخاطر إلى الأطراف الأخرى التي يتم غالباً استغلالها في النظام المالي الغربي[٣٨].

وقال **كلانسكي بيتس** في صحيفة "ذا سيدني مورينج هيرالد" بعد أن بيّن ميزة المصارف الإسلاميّة: "توقعـــوا أن تشاهدوا مزيداً من البنوك الإسلامية في الأعوام المقبلة مع محاولة البنوك العالمية الاستفادة من هذا المجال الآخـــذ في النمو. وفي ضوء الفوضى المالية الحالية، فإن المرونة التي تتسم بها هذه الصناعة تجعل من الصعب تجاهلها"[٣٩].

إذن، فكفاءة المصارف الإسلامية التي ظهرت خلال العاصفة المالية كان لها أثر كبير في صدور الدعوات لتبنّي أدواتها وسياساتها، وإن كان هذا الدافع قد يواجه ببعض العقبات والتشكيكات، فإنه لا يقلّ أهميّة عـــن الـــدوافع السابقة بل قد يكون في مقدّمتها.

- **جديّة هذه الدعوات:**

قد بدت جدية هذه الدعوات في التوسع التي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية في الغرب وتسهيل تعاملاتها عن الماضي.

فكما تقدّم ذكرنا التوجهات الأوروبية عامة نحو تسهيل التعاملات الإسلامية من خلال الفـــروع إســـلامية التابعة للبنوك التقليدية، أو من خلال البنوك المتخصصة التي شهدت معاملاتها رواجاً ملحوظاً.

لكن قد يكون من الصعب ملاحظة أثر هذه الدعوات على السياسات الحكومية ــباستثناء ما قدمنا من تـــبنٍ لإصدارات حكومية لسندات إسلامية بدأت الدعوة لها في أمريكاــ ذلك أنه لا يمكن إنكار هيمنة الفكر الرأسماليّ الذرائعيّ والفوقي الذي يرى أنه يملك أدوات الإصلاح دون استفادة من خبرات الغير. لكن هذا لا ينفي أن نرى مستقبلاً مزيداً من الدعوات التي قد تترجم إلى سياسات، لكننا نرى أن أولى الحكومات بتطبيق هذه الدعوات هي الحكومات الإسلامية التي حتى الآن لم نر منها أيّ تصريح أو دعوة إلى تبني الحلول الإسلامية لمشـــاكل أنظمتـــها المالية المتعثرة.

[٣٧] نقلاً عن "الاقتصادية" من الرياض – – ١٤٢٩/٠٨/٢٩هــ – ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٨م

[٣٨] نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط – تاريخ النشر : ١٨ / ١١ / ٢٠٠٨م.

[٣٩] هل نجت صناعة المال الإسلامية من الأزمة بفعل الحظ أو الحكمة؟ كلانسي بيتس – نقلا عن الاقتصادية الالكترونية – ١٤٢٩/١٠/٢٥هــ

المبحث الخامس: أثر هذه الدعوات على حاضر العمل المصرفي الإسلامي ومستقبله:

إن العمل المصرفي الإسلامي قد نما و لم يعد ظاهرة مهملة، ويبدو أنه مهيأ للمزيد من النمو بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل المسلمين في الدول الإسلامية وغير الإسلامية[٤٠].

هذا الرأي الذي نقله د. شابرا جاء تأكيده من عدة مصادر وقادة رأي غربيين، فقد قال المدير التنفيذي لشركة كاليس الأمريكية **دوجلاس جونسون**: "المصرفية الإسلامية الخاصة ليست مجرد شبكة تجزئة، أو مجموعة صغيرة من الصناديق ذات التفكير المتماثل، وعليها ملصق مكتوب عليه "منتجات شرعية".

المصرفية الإسلامية تمر الآن بوضع يؤهلها للتحرك "إلى ما وراء المعاملة التجارية البنكية"، في الوقت الذي تبذل فيه ما في وسعها للتعامل مع فترة نمو لم يسبق لها مثيل من قبل. فهي تتطور على نحو سريع من كونها سوقاً متخصصة ضمن النظام المصرفي العالمي لتتخذ مساراً يمكن أن يصبح – خلال الجيل المقبل – مساراً موازياً للخدمات المالية التقليدية. وبالتأكيد فإن أعمال إدارة الموجودات ستُدخِل في حساباتها هذا التحول، في الوقت الذي يضم مستشارو الثروات صفوفهم إلى صفوف المستثمرين المسلمين في سبيل منفعة المحافظ الاستثمارية الكامنة فيها[٤١] .

وقال **نور محمد يعقوب**، الوزير الثاني للمالية في ماليزيا: "في الوقت الذي ينحدر فيه النظام المصرفي التقليدي في هوة الانقباض الائتماني، ستكون هناك فرصة للنظام المالي الإسلامي للتوسع والتعويض عن الانخفاض في حجم الائتمان والسيولة في النظام الغربي"[٤٢].

إن واقع العمل المصرفيّ الإسلامي وما حققه من نجاحات متتالية يمثل بالإضافة إلى هذه الدعوات فرصة يجب أن تنتهز من قبل المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين ومن قبل المصارف الإسلامية بإيلاء الجانب الإعلاميّ اهتماماً خاصاً لما يمثله من توضيح للكفاءة المصرفية الاسلامية، وكذلك إبراز لميزاتها وإثبات لجدارتها بالتطبيق.

- **الهندسة المالية الإسلامية:**

بقي أن نقول هنا إن للهندسة المالية الإسلامية دوراً مهما في هذا الميدان، فعليها متابعة التطوير والتنظير لمعاملات مالية إسلامية مواكبة للتوسع المصرفي الإسلاميّ وحول هذا الموضوع يقول **دوجلاس جونسون** _ المدير التنفيذي لشركة كاليس الأمريكية _ بعد أن أبدى ملاحظات على العمل المصرفي الإسلاميّ: " أود أن أختتم ملاحظاتي بدعوة للتحرك موجهة إلى صناعة المصرفية الإسلامية ككل. نحن في حاجة إلى مناهج ذات طبيعة استراتيجية أكثر من المناهج التكتيكية (أو الشعورية) في سبيل بناء مشروع المصرفية الخاصة. ومن الخطوات الأساسية في هذا المقام هو أن تمول البنوك الإسلامية وتخصص ميزانيات للأبحاث أكبر مما هي عليه الحال الآن، ليس بصفتها مركز تكاليف، وإنما كسبيل للإسهام في الأرباح على مستوى الشركة. خطوة أخرى ربما تكون خلق إدارة تسويقية حقيقية، يعتبر فيها فريق المبيعات مجموعة تابعة للإدارة وليس العكس. وهناك خطوة أخرى فوق ما تقدم، وهي عرض نطاق واسع يتزايد باستمرار من المنتجات الاستثمارية الإسلامية المبتكرة، وليس المنتجات المثيرة للجدل".

---

[٤٠] د.محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط١، ٢٠٠٤، ص ٣٣٤.

[٤١] صحيفة الاقتصادية – تاريخ النشر : ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨م

[٤٢] صحيفة الاقتصادية الالكترونية – المصرفية الإسلامية – السبت، ٠٦ رمضان ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٩/٠٦ م – العدد ٥٤٤٤

الخيط المشترك الذي يربط هذه المقترحات معاً هو فرض الانضباط المهني، سواء كانت قائماً علـــى المنـــهج التحليلي، أو على مستوى المنظمة بكاملها، أو قائماً على أساس تطوير المنتجات. ومن رأيي أن هذا الانضباط هو السبيل إلى النجاح على المدى الطويل في صناعة المصرفية الإسلامية[٤٣].

ونحن إذ نضم صوتنا إلى صوته نشير إلى أن ما ينبغي الانتباه إليه الآن بجدية هو ضـــرورة تجريـــد النمـــوذج الإسلامي الحق من الاجتهادات الذيلية التي حاولت أن تؤلِّف الإسلام لنظام السوق؛ فالمحذور أن تكـــون تلـــك الاجتهادات الممسوخة وتلك الحيل الرخيصة سببا في الصدِّ عن الإسلام ومنهجه الاقتصادي، إذ لا شك أن خيبـــة أمل المتلفتين إليه ستكون كبيرة حين يجدون أنفسهم إزاء نظام السوق الذي يعرفون ولكن بعباءة إسلامية [٤٤].

الخلاصة والتوصيات:

١. تشكّل الأزمة المالية العالميّة تحدّياً كبيراً لكلّ الاقتصادات العالميّة، ومنها الاقتصادات العربيّة والإسلاميّة.
٢. أثّرت الأزمة الماليّة العالمية على كلّ القطاعات بلا استثنتء وخصوصاً القطاع المصرفيّ.
٣. برزت المصرفيّة الإسلاميّة في ظلّ الأزمة العالميّة لصمودها أولا ولابتعادها النسبيّ عن التأثر بالأزمة.
٤. شهد للمصرفيّة الإسلاميّة عدد لا يستهان به من مفكري الغرب وصناع السياسة فيه بما يشكل اعترافـــاً عالمياً به.
٥. ظهرت دعوات منادية بتبني الحلول الإسلاميّة للأزمات المالية التي تتمتع بها المصارف الإسلاميّة ونادى بها النظام الاقتصادي الإسلاميّ منذ قرون.
٦. لم تكن هذه الدعوات وليدة اللحظة بل كان لها جذور منذ أزمان بعيدة.
٧. كان لهذه الدعوات دوافع تعبّر عن بعض التغيرات الإيديولوجية من قبل بعض مفكري الغـــرب، وكـــان لبعضها الآخر دوافع براغماتية تتمثل في كسب المتعاملين في الأسواق العالميّة، وكان من أهم الدوافع نجاح التجربة المصرفية الإسلاميّة الذي أهلها للتبوّأ مكانة مهمة في كتابات الغربيين.
٨. طهرت جدية بعض هذه الدعوات في ازدهار الصيرفة الإسلامية في بعض الدول وتسهيل قيامها، بينما لم تترجم على مستوى السياسات الدوليّة أو المحليّة.
٩. كان الأولى بتطبيق هذه المبادئ النظم الإسلاميّة، لكن للأسف لم يكن هناك جهد يذكر في هذا السبيل.
١٠. تعتبر هذه الأزمة فرصة للمفكرين الاقتصاديين المسلمين ولرجال المصـــارف لإبـــراز ريـــادة المصـــرفية الإسلامية وريادتها عن طريق إبراز مكاسبها وإنجازاتها في ظل هذه الأزمة.
١١. لا بد من الاستمرار في الابتكار والتجديد في المعاملات الإسلامية عن طريق الهندسة المالية الإسلاميّة وهذا جهد ملقى على كاهل الباحثين المتخصصين في الصيرفة الإسلامية.
١٢. لا بد من توخي الحذر عند الابتكار والتجديد بحيث لا تكون هذه التجديدات شكلية ومرتهنة بما تنتجـــه الأسواق المالية، بل يجب أن يكون التجديد منضبطا بضوابط المشروعيّة إلى جانب العمليّة.

---

[٤٣] المدير التنفيذي لشركة كاليس الأمريكية – نشر بصحيفة الاقتصادية – تاريخ النشر : ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨م

[٤٤] د. عبد الجبار السبهاني، الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي، موقع جامعة اليرموك: WWW.YU.EDU.JO

١٣. كل ما سبق يدعونا إلى التفاؤل بمستقبل مشرق للصيرفة الإسلاميّة بما لا يجع مجالاً للمشككين في كفاءة الحلول الإسلاميّة وصلاحيتها للاستمرار.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

المراجع

١. إسلام ان لاين www.islamonline.net .

٢. أشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية:الطريق الأول هو الحل www.islamonline.net.

٣. الاقتصادية الالكترونية هل نجت صناعة المال الإسلامية من الأزمة بفعل الحظ أو الحكمة؟ كلانسي ييتس (١٤٢٩/١٠/٢٥هـ).

٤. بي بي سي العربية http://news.bbc.co.uk.

٥. تلفزيون القدس http://www.alquds.com

٦. جريدة الشرق الأوسط، السعودية.

٧. جريدة المصريون.

٨. جريدة الوطن الكويتية .

٩. الجزيرة نت، www.aljazeera.net

١٠. دانيال بايبس، Jerusalem Post26 سبتمبر ٢٠٠٧. وانظر موقعه الخاص: www.danielpipes.org

١١. زيد بن محمد الرماني، حاجتنا للاقتصاد الإسلامي في زمن العولمة، http://www.kantakji.com

١٢. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، ط١، ٢٠٠٨.

١٣. سي ان ان عربية http://arabic.cnn.com

١٤. سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق.

١٥. صحيفة "ذا سيدني مورينج هيرالد"، أستراليا.

١٦. صحيفة الاقتصادية الالكترونية، المصرفية الإسلامية، العدد ٥٤٤٤.

١٧. صحيفة الدستور الأردنية، http://www.addustour.com

١٨. صلاح بن فهد الشلهوب، أثر أزمة الائتمان العالمية في المصرفية الإسلامية، الأسواق العربيّة http://www.alaswaq.net

١٩. عبد الجبار السبهاني، الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي، موقع جامعة اليرموك: WWW.YU.EDU.JO

٢٠. القناة الإخبارية الأمريكية PBS، تأثير ازمة الرهن العقاري الامريكية على النظام المالي العالمي، http://www.youtube.com

٢١. قناة الجزيرة الفضائية، حازم الببلاوي، برنامج بلا حدود، www.aljazeera.net
٢٢. مجلة التقوى العدد ١٨٢ - رمضان ١٤٢٩ - أيلول ٢٠٠٨.
٢٣. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي،المعهد العالمي للفكـــر الإســـلامي، عمان، ط١، ٢٠٠٤.
٢٤. موريس آليه، الشروط النقدية لاقتصاد الاسواق:من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، المعهـــد الإسلامي للبحوث والتدريب/ البنك الإسلامي للتنمية/سلسلة محاضرات العلماء البارزين، جدة، ط١، ١٩٩٣.
٢٥. موقع http://www.balagh.com
٢٦. موقع http://www.ifwatch.com
٢٧. موقع http://www.jdf.com
٢٨. موقع الإسلام اليوم، فريدة لامراني، www.islamtoday.net
٢٩. الموقع العالمي للاقتصاد الاسلامي www.isegs.com
٣٠. نشرة الغرفة، نشرة اقتصادية دورية تصـــدر عـــن الغرفـــة الإســـلامية للتجـــارة والصـــناعة، ٢٠٠٨/٦/١٢.